«المسار» أكدت ان عدد القسائم السكنية الخالية المتاحة في 66 منطقة لا يتعدى 14 ألفاً

110 آلاف أسرة كويتية تنتظر سكناً والكلفة 15 مليار دينار

سعود مراد

- متوسط حجم المنزل في الكويت 1569 متراً مقابل 57 في روسيا و 221 في أمريكا و220 متراً في البحرين
- كلفة البناء بموجب معايير الرعاية السكنية تصل إلى 55 ألف دينار وتوازي 85 في المئة من الإجمالي

- دراسات المردود البيئي تؤكد ضرورة ابعاد العمران عن أي مصدر للتلوث أو المرادم مسافة لا تقل عن 25 كيلو
- تحرير الأراضي لن يؤدي إلى نهاية سعيدة على طريقة أفلام السينما الهوليوودية .. لاعتبارات بيئية واقتصادية عدة

قال المدير العام لمجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات سعود عبد العزيز مراد أن الدراسة التي أعدتها المجموعة حول الأزمة الاسكانية في الكويت خلصت إلى أن هذه الأزمة مازالت تراوح مكانها وحلها يقتضي معالجات تشريعية وفنية هندسية واقتصادية وبدون الثلاثي التشريعي الهندسي القانوني ستبقى القضية تراوح مكانها ولعل أبرز دليل على ذلك ما أكدته بلدية الكويت أن معظم المناطق التي تنازلت عنها شركة نفط الكويت «لا تصلح للتطوير العمراني، نظرا لبعدها عن مناطق النمو المقترح بالمخطط الهيكلي وعن شبكات البنية التحتية وشبكة الطرق والخدمات التي قد تستلزم توفير ميزانيات ضخمة او وجود عوائق اخرى تمنع من استغلالها، وذلك بالاضافة لعدم مطابقتها مع توجه النمو العمراني المقترح بالمخطط الهيكلي»..وفيما يلي تفاصيل الدراسة كاملة

قال البروفيسور جوزف ستيجليتز الاستاذ في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001: «اعتقد أن الأزمة المالية تحمل تغييرا فلسفيا جوهريا لقد أدركنا أن الأسواق غير الخاضعة لأي رقابة يمكن أن تقود الى كارثة..لم يتنبأ أحد بالأزمة المالية التي عصفت بالعالم في سبتمبر من العام 2008 كان الجميع يردد «كليشيهات» ومبررات وعبارات محفوظة جاهزة فقط» ربما ينسحب ذلك على علم الاقتصاد بشكل عام الذي تبدو أزمته الكبرى في كونه يقدم تحليلات وتفسيرات لاحقة للأحداث وليست سابقة الا فيما ندر..جرب أن تتابع تصريحات الخبراء الاقتصاديين عند حدوث ارتفاع في سوق الكويت للأوراق المالية مثلا ستجدها لا تخرج عن « عمليات تجميل للإغلاقات الفصلية متعلقة بالبيانات المالية – الاستقرار السياسي – المضاربات– شراء الصناديق والمحافظ الانتقائي– السيولة الساخنة » وعندما تنخفض البورصة فالمبررات مجانية وجاهزة :« موجة جني أرباح–أزمة دول اليورو – الأزمة المالية –تراجع اسعار النفط – غياب صناع السوق» ولعل هذا يفسر بشكل قوى انتشار المبررات الجاهزة للأزمة الاسكانية فإذا سألت أي احد عن أسباب الأزمة الاسكانية سيقول بكل ثقة ندرة الأراضي ثم سيبتسم قائلا : هل تعلم أن هناك ندرة للأراضي الصالحة للبناء في الكويت فالحكومة تحتكر اكثر من 90 في المئة من المساحات الصالحة للبناء لاعتبارات نفطية ولا تريد التخلي عنها فكيف ستحل الأزمة؟ واذا اتبعنا المنهج التفكيكي «إنكار قدرة اللغة على أن تحيلنا إلى اي شئ أو إلى أي ظاهرة إحالة موثوقا بها»لتفكيك هذا المبرر سنجد أن الدولة لا تستطيع تحرير الأراضي التي تسيطر عليها لاعتبارات نفطية نتيجة لحزمة من الاسباب اهمها أن هذه الاراضي التي تسيطر عليها شركة نفط الكويت يجري تحتها انابيب النفط وتستخدم في القطاع النفطي الذي يمثل المصدر الاساسي للدخل في الكويت والذي يحقق لها فائضا سنويا يبلغ 15 مليار دينار في المتوسط ولكي نوضح ذلك سنستعرض بعض ارقام الأزمة الاسكانية في الكويت.

حقائق وارقام

صخب هنا وضجيج هناك ولاصوت يعلو فوق صوت الأزمة الاسكانية التي تتصدر أولويات المواطنين في الكويت يوصفها تمثل هاجسا لأكثر من 60 في المئة من الشباب الكويتيين في ظل تراكم طلبات الاسكان لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وملامستها مستوى 110 آلاف طلبا ما يعني أن هناك 110 آلاف أسرة على قوائم انتظار الحصول على السكن بحاجة لنحو 15 مليار دينار لمواجهة الطلبات الاسكانية فيما يغطي قرض الـ70 الف دينار 20 في المئة فقط من سعر البيت السكني.

ولكي نعرف ابعاد الأزمة الاسكانية في الكويت يجب أن نتكيء على الأرقام بوصفها لا تكذب ولا تتجمل وكاداة لمعرفة حجم الأزمة الاسكانية حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن عدد البيوت السكنية في الكويت حاليا يبلغ نحو 140 الفا وعلى قرض متوسط قيمة تبلغ 300 الف دينار كتكلفة للبيت الواحد فإن قيمة العقار السكني في الكويت يبلغ نحو 42 مليار دينار فيما بدأت الأزمة السكنية في الكويت منذ العام 1992 اي منذ 22 عاما حيث قفزت وقتئذ طلبات الرعاية السكنية بصورة مفاجئة واستمر النمو ليصل إلى 45 الف طلب في العام 2000 ومن المتوقع بلوغه 300 الف طلب بحلول العام 2033 وبلغ متوسط نمو الطلبات الاسكانية 8500 طلبا سنويا وبلغ العجز السنوي 6 آلاف وحدة سكنية وتتراوح فترة الانتظار حاليا بين 15 إلى 20 سنة، وخلال فترة الانتظار يحصل كل رب أسرة من الدولة على بدل إيجار شهري يساوي 150 دينارا لاستئجار شقة أو الإقامة مع ذويه فيما تبلغ سعر اقل قطعة ارض حاليا 300 الف دينار اما تكلفة البناء بموجب معايير الرعاية السكنية فتصل إلى مستوى 55 الف دينار وتوازي تكلفة الارض 85 في المئة من اجمالي تكلفة المسكن فيما تبلغ قيمة دعم الطاقة «الكهرباء والمياة» 3 مليارات دينار سنويا من المتوقع ارتفاعها إلى مستوى 9 مليارات دينار سنويا بحلول العام 2030

ولمعرفة حجم الأزمة يمكن الإشارة هنا إلى التوقعات بنمو حجم الطلبات الاسكانية حتى عام 2020 ليصل الى 174 الف طلب اسكاني ووفقا للادارة العامة للإحصاء فإن حجم الطلبات الاسكانية المتراكمة في عام 2007 وصل الى 74 الف طلب فيما بلغ عدد الطلبات 82 الف طلب في عام 2008 ليرتفع المعدل في عام 2009 الى 90 الف طلب ووصل بسبب الطلبات المتراكمة في عام 2010 الى 85 الف طلب، ليرتفع مرة اخرى في عام 2011 ويصل الى 92 الف طلب، ثم زادت حجم الطلبات في عام 2012 لغاية 101 الف طلب وبلغت 110 الاف طلب في 2013 ووفقا لتوقعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية فإن طلبات الرعاية السكنية ستصل خلال العام الجاري إلى 118 الف طلب فيما ستبلغ عدد الطلبات 127 الف طلب اسكاني في عام 2015 ، لترتفع في 2016 الى 136 الف طلب ثم 145 الف طلب بحلول العام 2017 وقد بلغت فاتورة تاخر حل الأزمة الإسكانية في الكويت 8.5 مليارات دينار توازي المبالغ المدفوعة كبدل للايجار للمواطنين المنتظرين الرعاية السكنية

وتجدر الاشارة إلى ان هناك 14 وزيراً للإسكان تولوا مسؤولية الرعاية السكنية في الكويت منهم 6 وزراء للاسكان منتخبين فشلوا في حل الأزمة الإسكانية وفي المقابل فشل ايضا نحو 4 مدراء للمؤسسة العامة للرعاية السكنية في التعاطي مع الأزمة التي ظلت تزيد مثل كرة الثلج وتتدحرج مثل كرة الثار لا يريد أحد الامساك بها اما اللجنة الاسكانية في مجلس الامة فقد اجرت 10 تعديلات تشريعية متعلقة بالقطاع الاسكاني في الكويت لكن هذا لم يلجم الأزمة التي تتصدر المشهد حاليا ليصبح الوضع الحالي هو : تريد مسكنا حسنا انتظر 36 عاما لتتسلمة رغم ان نظام الرعاية السكنية في الكويت يقضي ومنذ العام 1954 بمنح الحق لكل كويتي متزوج بان يتقدم بطلب للحصول على قسيمة أو ارض وقرض إسكاني دون فوائد من الحكومة.

وبحسب بنك الكويت المركزي فإن القيمة المضافة للانشطة العقارية تشكل نحو 12 في المئة من القيمة المضافة للقطاع غير النفطي كما يستحوذ قطاع السكن الخاص على ما نسبته 50 في المئة من عمليات البيع والشراء في القطاع العقاري وبلغت نسبة النمو السنوي المركب لمبيعات القطاع العقاري في السكن الخاص 20 في المئة خلال الفترة بين عامي 2009 و 2013 وتضاعفت القروض الاسكانية المقسطة لغرض الشراء والبناء والترميم 4 مرات وتصف المرة في العامين 2012 و2013 وكانت نحو المليار وربع المليار دينار لتقفز إلى سبعة مليارات دينار اما نسبة مساهمة القطاع الخاص في المشاريع الاسكانية الحكومية فتبلغ 7 في المئة فقط.

هل تعاند الحكومة؟

وفقا لبيت التمويل الكويتي فإن المساحة الإجمالية لجميع مناطق الكويت الحضرية المخصصة للسكن الخاص والسكن الاستثماري والتعامل التجاري تبلغ ما يقارب الـ 446.8 كيلومتر مربع وتمثل هذه المساحة ما نسبته 2.5 في المئة فقط من إجمالي المساحة الكلية لدولة الكويت والبالغة 17.818 كيلومتر مربع وهنا يبدو واضحا أننا نواجة أزمة ندرة الأراضي المتاحة وعدم طرح اراضي جديدة وزيادة معدلات النمو السكاني فضلا عن وجود طلب كامن ناتج عن أن نسبة 65 في المئة من عدد السكان في سن أقل من 15 عام. ومما يزيد من حدة المشكلة التي تعاني منها الكويت والتي تتجلى مؤشراتها في ارتفاع معدلات الانتظار للرعاية السكنية وتركز واضح في المناطق الداخلية على حساب المناطق الخارجية، فضلا عن تاخر استكمال مشروعات البنية التحتية لبعض المناطق، مما يجعلها عرضة للمضاربات وارتفاع الأسعار، وعدم طرح اراضي جديدة للأغراض الاستثمارية والتجارية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإيجارات والبناء في ميزانيات الشركات، واختلال التوزيع العادل للأراضي واستخدامها في غير الأغراض المخصصة لها، حيث أن هناك مناطق صناعية قد تحولت إلى استعمالات في غير الأغراض المخصصة لها، وهو ما يتطلب إعادة النظر بالنسبة لاستعمالات الأراضي.

وفي المقابل فإن الحكومة المتهمة بأنها تحتكر 90 في المئة من الاراضي و«تعاند» ولا تريد تحريرها عبر تخلي شركة نفط الكويت عن الاراضي لا تستطيع تحرير هذه الاراضي وذلك وفقا لاعتبارات أساسية وهي :

دراسات المردود البيئي تؤكد على ضرورة ابعاد العمران عن أي مصدر للتلوث او المرادم مسافة لا تقل عن 25 كيلو مترا وبالتالي فإن هناك خطورة بيئية وصحية على من سيسكن في هذه الاراضي مالم تتخذ الاحتياطيات اللازمة.

هناك مواقع نفطية تستخدم في تصدير النفط الذي يشكل المصدر الأساسي الوحيد للدخل في الكويت لا تصلح للسكن وتشكل خطورة على أرواح المواطنين.

هناك مسارات نفطية متجهة للموانئ البحرية لتصدير النفط وايضا هناك خطوط تغذية لمحطات الطاقة الكهربائية لا يمكن البناء عليها. منطقة سعد العبدالله التي يقطنها نحو 95 الف نسمة تعاني من الملوثات ووصلت نسبة التلوث الى 60 في المئة نتيجة قربها من مصافي النفط ومصانع القطاع الخاص ذات المداخن المنخفضة.

منطقة يتم انشاؤها يتم إعداد دراسات مردود بيئي لها ويتم بحثها ومضاهاتها بمناطق التلوث القريبة ومعرفة نوع واتجاه الرياح. تكلفة استخدام تقنيات جديدة لتهيئة البيئة لتصبح صالحة للسكن اذا تنازلت نفط الكويت عن الاراضي باهظة للغاية

ونظرا للاعتبارات السابقة فإنه لا يوجد «زر» سنضغط عليه سيؤدى إلى تحرير نفط الكويت لاراضيها النفطية ومن ثم انشاء بيوت سكنية للمواطنين و«انتهت المشكلة» بـ«النهاية السعيدة» كافلام السينما الهوليوودية فالأمر اعقد من ذلك فهناك مسوحات زلزالية وهناك اعتبارات بيئية واقتصادية يجب اخذها في الاعتبار.

مقارنات دولية

بحسب دراسة لاتحاد العقاريين ناتجة عن مسح موسع شمل 66 منطقة سكنية يتضح أن هناك ستة مناطق سكنية تستحوذ على 69 في المئة من القسائم السكنية في الكويت وهي: الصديق، الفنيطيس، ابو فطيرة، المسيلة، الزهراء والسلام وتبلغ المساحة الإجمالية للقسائم الخالية في تلك المناطق نحو 4.25 ملايين متر مربع وبحسب الدراسة ذاتها فإن عدد القسائم السكنية الخالية المتاحة في 66 منطقة لا يتعدى 14 الف قسيمة وان نسبة القسائم الخالية لإجمالي قسائم السكن الخاص في تلك المناطق لا يتعدى 11.8 في المئة فيما يبلغ إجمالي مساحة القسائم المخصصة سكن خاص سواء المطورة او الخالية نحو 60.5 مليون متر مربع منها 6.9 ملايين متر مربع أراض خالية وفي المقابل أظهرت الدراسة أن متوسط حجم المنازل بلغ مابين 57 مترا مربعا في روسيا ووصل إلى 221 مترا في الولايات المتحدة الامريكية فيما يبلغ متوسط حجم المنزل في البحرين 220 مترا مربعا و يبلغ متوسط حجم المنزل في الكويت 1569 مترا مربعا وتوفر المؤسسة العامة للرعاية السكنية المنزل بمساحة مبنية تتراوح بين 400 و480 مترا مربعا ولكن يمكن للمالك زيادة هذه المساحة لتصل إلى الحد الأقصى المسوح به لنسبة البناء ويبدو حجم المنزل في الكويت هو الأكبر في القائمة ولكن الحقيقة انه ينتهي اكبر من ذلك اي ما يقرب من 400 في المئة ما يمثل وضع غير طبيعي.

اضطرابات العراق ترفع أسعار النفط في يونيو إلى أعلى مستوى لها منذ تسعة أشهر

- تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة نمو الطلب العالمي بواقع 1.3 مليون برميل يومياً أو 1.5 في المئة ليصل الى 92.8 مليون برميل يومياً خلال 2014
- ارتفع انتاج أوبك بواقع 0.25 مليون برميل يومياً ليصل إلى 30.7 مليون برميل يومياً خلال مايو

النفط العراقي يرفع السعر العالمي

بلغت اسعار النفط اعلى مستوى لها منذ تسعة أشهر في شهر يونيو وذلك نتيجة القلق حول انتاج العراق على خلفية الاضطرابات في البلاد. وقد بلغ سعر خام التصدير الكويتي 108.9 دولار للبرميل بينما شهدت خامات برنت وغرب تكساس الإستادية ارتفاعا خلال شهر يونيو لتصل الى 115 دولارا للبرميل و107 دولارات للبرميل على التوالي. ولم تصل الأسعار لهذا المستوى منذ شهر سبتمبر من العام 2013. وفور تمدد الاضطرابات إلى الموصل وتكريت، ازدادت المخاوف حول حقول النفط والبنية التحتية للصادرات النفطية في محافظة كركوك التي يرتكز فيها انتاج الحقل الشمالي المحكوم فيدراليا. ومما يتم تداوله ايضا، استهداف مصفاة بيجي التي تعتبر اكبر مصفاة في العراق وتنتج 300 الف برميل يوميا، والتي تقع في شمال بغداد وتعد مصدرا للعديد من المنتجات النفطية للدولة كالبنزين، الامر الذي زاد من تقلبات السوق. وبالمثل، فقد بلغت العقود الآجلة لمزيج برنت وهي اسعار التوصيل في ديسمبر من العام 2014 لأعلى مستوى لها منذ عام عند 112.6 دولار للبرميل في 24 يونيو وذلك على خلفية التطورات في العراق. كما ساهمت الانقطاعات المستمرة في انتاج ليبيا وارتفاع مخزون النفط الاستراتيجي الصيني في دعم العقود الآجلة.

ولكن أسعار النفط قد بدأت بالتراجع مع تراجع احتمالاتتمدد الاضطرابات إلىبغداد، أو حتى السيطرة بشكل تام على كركوك وبيئتها النفطية. وتتعلق المخاوف بشكل رئيسي بالانتاج المستقبلي للعراق وليس الحالي، والأثر الذي قد تخلفه هذه الأزمة المستمرة بشأن تحقيق العراق لهدف الانتاج المستقبلي في وسط التزايد المستمر في الطلب العالمي على النفط. وبالفعل فإن الانتاج المتزايد في حقلي الرميلة وغرب القرنة 2 في الجنوب قد ساهم في دعم اجمالي الانتاج العراقي الى اعلى من 3 ملايين برميل يوميا خلال الأشهر الأربعة الماضية، وذلك على الرغم من الانقطاع في انتاج كركوك بواقع 250 الف برميل يوميا نتيجة الضرر الذي لحق بخط أنابيب جيهان–كركوك الذي يعتبر الوسيلة الرئيسية لنقل النفط العراقي الشمالي الى تركيا والذي قد توقف عن العمل منذ شهر مارس نتيجة أعمال العنف. وبحلول نهاية شهر يونيو تراجع سعر مزيج البرنت الى 110 دولارات برميل يوميا بينما اقفل مزيج غرب تكساس المتوسط الشهر عند 106 دولارات للبرميل وذلك على خلفية استكمال العمل في حقل الفيل في ليبيا الذي ساهم في تخفيف القلق حول احتمال انقطاع الانتاج فيه.

توقعات الطلب العالمي على النفط

توقعت وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2014 بواقع 1.3 مليون برميل يوميا أو 1.5٪ ليصل الى 92.8 مليون برميل يوميا، ما يعكس التحسن الذي يشهده الاقتصاد العالمي.ومن المتوقع أن يظهر معظم هذا النمو في الربع الأخير من هذا العام تزامنا مع ارتفاع الطلب العالمي من مستواه المنخفض عند 91.4 مليون برميل يومياً في الربع الأول من العام 2014 ليصل الى مستوى مرتفع عند 94 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من العام 2014.

التوقعات بشان الإمدادات العالمية للنفط

بلغ إنتاج النفط لدول أوبك «بما فيها العراق» 30.7 مليون برميل يومياً خلال شهر مايوسجلا زيادة بواقع 0.25 مليون برميل يوميا أو 0.8٪ من شهر أبريلوذلك وفقا للبيانات المستقاة من منظمة اوبك.ويعتبر هذا الشهر الثاني على التوالي الذي يشهد فيه انتاج اوبك ارتفاعا بعد أن تراجع الى اقل مستوى له منذ اثني عشر شهرا خلال شهر فبراير. وقد جاءت أكبر الزيادات الشهرية من الإمارات بواقع 9.2٪ والعراق بواقع 3.7٪ والسعودية بواقع 0.5٪.

ويعكس انتاج العراق المتزايد الذي يبلغ 3.18 مليون برميل يوميا في مايو الارتفاع في انتاج الحقول الجنوبية بما فيها حقلي الرميلة وغرب القرنة 2 ما ساهم في دعم تراجع الانتاج الذي شهدته الحقول الشمالية من حقول محافظة كركوك وذلك نتيجة الضرر الذي واجهه خط انابيب جيهان–كركوك خلال شهر مارس، وبالمقابل لوحظ التراجع في انتاج في كل من الكويت ونيجيريا وليبيا. حيث تراجع انتاج ليبيا لأقل مستوى له منذ سنتين ونصف السنة بواقع 217 الف برميل يومياً خلال مايو نتيجة الإضرابات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد. كما أن 85٪ من انتاج ليبيا في الحقبة السابقة قد توقف خلال العام الماضي.

في الوقت نفسه فقد ارتفع اجمالي الانتاج العالمي بواقع 0.53 مليون برميل يوميا خلال شهر مايو ليصل الى 92.6 مليون برميل يوميا. وقد جاء هذا الارتفاع على الأغلب نتيجة زيادة الانتاج من خارج أعضاء منظمة أوبك. وقد ساهمت الإيرادات الأميركية بشكل كبير جراء التحول الكبير في الانتاج بسبب التطور في استخراج النفطالصخري، ومن المتوقع أن يرتفع الانتاج من خارج أعضاء منظمة اوبك «بما فيه سوائل الغاز الطبيعي» بواقع 1.5 مليون برميل يوميا خلال العام 2014.

أمريكا تشهد أسرع خفض للعجز منذ الحرب العالمية الثانية

خفض البيت الأبيض توقعاته للعجز في العام 2014 بواقع 66 مليار دولار إلى 583 مليار دولار بدعم من تحسن اقتصاد الولايات المتحدة.

وقال بريان ديز القائم بأعمال مدير الميزانية في البيت الأبيض في بيان «تم خفض العجز بأكثر من النصف كنسبة من الاقتصاد.. وهو ما يمثل أسرع خفض متواصل للعجز منذ الحرب العالمية الثانية وهو يواصل الانخفاض.»

وقالت وزارة الخزانة إن فائض الميزانية الأميركية بلغ 71 مليار دولار في نهاية يونيو بانخفاض 39 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وكان محللون توقعوا في مسح أجرته رويترز فائضا يقدر بـ80 مليار دولار في الشهر الماضي. وكان الفائض قد بلغ 117 مليار دولار في يونيو 2013.

وبلغ العجز منذ بداية العام وحتى نهاية يونيو 366 مليار دولار وهو أدنى مستوى في تلك الفترة من العام منذ العام المالي 2008 مقارنة مع عجز 510 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام المالي 2013.

روسيا تدعم مصرف دول بريكس لفك عزلتها الاقتصادية

فلاديمير بوتين

تسعى الدول الناشئة الكبرى الأعضاء في مجموعة بريكس هذا الأسبوع لتاسيس مصرفها ليكون موازيا للمؤسسات الدولية، وذلك اثناء انعقاد قمتها السنوية السادسة في البرازيل التي ستهدف ايضا إلى تعزيز العلاقات مع أميركا اللاتينية.

فبعد فورة الحماس لمونديال كرة القدم، ستستضيف الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف قادة روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا الثلاثاء في فورتاليزا «شمال شرق» والأربعاء في برازيليا، حيث من المقرر أن يلتقط لقاء غير مسبوق مع عدد من قادة دول أميركا الجنوبية.

وتامل البريكس «كلمة تختزل الاحرف الاولى لاسماء هذه البلدان بالإنجليزية»، التي تمثل اكثر من 40 بالمئة من سكان العالم ونحو خمس ثروات الكوكب، في التقاعم على انشاء نظامها المالي الخاص بغية الحد من هيمنة البنك الدولي او صندوق النقد الدولي.

وأعلن وكيل وزارة الخارجية البرازيلية جوزيه الفريدو غرانسا أن «قمة فورتاليزا تسجل فتح دورة جديدة للمجموعة التي تترسخ كمؤسسة مع انشاء اداتين ماليتين هما بنك للتنمية واتفاق على تشكيل «صندوق» احتياط».

تمويل البنى التحتية

والمصرف الجديد مخصص لتمويل اشغال تتعلق بالبنى التحتية ويفترض ان يكون برأسمال 50 مليار دولار توفره الدول الاعضاء بشكل متساو في غضون سبع سنوات بحسب مصادر في الحكومة البرازيلية، فيما تحدثت روسيا عن رأسمال تاسيسي بقيمة 10 مليارات.

ويبقى ايضا الاتفاق على مكان مقر المصرف الذي يثير توترات تكاد تكون غير مخفية. واكد مسؤول في الكرملين مؤخرا أن المقر سيكون في شنغهاي، التي تعتبر مع نيودلهي اكثر المواقع احتمالا، فيما أكدت حكومة جنوب إفريقيا من جهتها مجددا هذا المطلب